جامعة بيروت العربية/ كلية الحقوق
والعلوم السياسية/ قسم القانون العام
Hasan_al_saleh@hotmail.com

تأثير الديمقراطية الإلكترونية على تنمية المتغيرات التشريعية في لبنان

حسن علي صالح

Hassan ali saleh

المقدمة

الديمقراطية بشكل مجرد هي نظام اجتماعي يعلي من قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولى شؤونها، وتتخذ هذه المشاركة أوضاعاً مختلفة، بمعنى أن تكون الديمقراطية سياسية من خلال أن يكون الشعب فيها مصدر السلطات، وتكون الحقوق على أساس المساواة دون تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، الجنس، الدين أو اللغة، ويقوم النظام قائم على فكرة القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.(1)

وفي لبنان يشترط لتحقيق التوازن في السياسة الداخلية وجود مجلس نيابي تتمثل فيه جميع مكونات المجتمع اللبناني، ولما كان لبنان مكوناً من أقليات طائفية فإنه لا غنى عن قيام توازن دائم بينها ليبقى لبنان على قيد الحياة، وهذا التوازن مكانه التمثيل القومي أي المجلس.

لما كان لبنان، كما يعتبره البعض، من أكثر البلدان ملاءمة لوضع نظرية الديمقراطية التوافقية موضع التنفيذ والاختبار، فإنه بالتالي لا يحكم إلا بالتوافق والتوازنات. فالتوافق هو الذي يوطد العيش المشترك بين اللبنانيين، إلا أنّ الديمقراطية التوافقية قد تعرضت إلى نقد من خلال مختلف المفكرين والباحثين، ومنها: إنّ الديمقراطية التوافقية لا تحقق الاستقرار السياسي بشكل فعلي، وإنّ الديمقراطية التوافقية قريبة من الطائفية في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، فقد وُجّهت للديمقراطية التوافقية انتقادات أخرى وتتمثل بإتاحة التدخل الخارجي في الدول التعددية. مما يؤدي إلى المزيد من التشرذم والانقسام في الدول النامية التي تسعّل لنقل التجربة إليها.

من جانبٍ آخر ففي ظل وجود بيئة تعددية طائفية تحوي ضعف مؤسسي يتمثل في ضعف دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وممثلي السلطة التشريعية كمؤسسات وسيطة بين الحاكم والمحكومين، وعدم توافق بين المتغيرات في الرأي العام وبين عملية وضع السياسات، جاء تزايد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ليوفر فرصاً أمام لاعبين جدد غير الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية، لظهور آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي نتج عنها مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، والتي تعد نتاجاً للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية

كعمل سياسي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كألية ووسيلة لتعزيز المشاركة السياسية. خاصة مع وفرة الانترنت كوسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار، فضلا عن الحرية المتاحة نسبياً عن وسائل الإعلام التقليدية. (2) خاصة مع وفرة الانترنت كوسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار، فضلا عن الحرية المتاحة نسبياً عن وسائل الإعلام التقليدية. ففي عصر ما قبل الانترنت، اعتاد الأفراد علي التحدث في أمور السياسة وتدير الشأن العام وحقوق الإنسان في الأماكن العامة أو في النطاق الأسرة أو مع زملاء العمل. ومع حدوث طفرة في شبكة الانترنت، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، خاصة شبكات التواصل الاجتماعي من (فيسبوك-تويتر، ...)، والمواقع الإلكترونية الإخبارية والتفاعلية والمدونات وغيرها من مظاهر التكنولوجيا الرقمية، أتيح للأفراد والجماعات فضاءات شاسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا الحياتية والسياسية.

وبالتالي إعطاء كل فئات المجتمع وحتى الأقليات فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية مُطلقة بعيداً عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم. (3)

وهذا ما يطلق عليه الديمقراطية الرقمية أو الديمقراطية الإلكترونية، ولا تتوقف هذه الظاهرة عند ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي وعقائدي وحسب، ولكنها تمتد لتكوين بناء متكامل من الديمقراطية، من خلال منظومة متكاملة قادرة على تداول المعلومات في شأن الممارسة الديمقراطية، والأوضاع السياسية بسهولة وبسرعة. (4)

ولكن الديمقراطية الإلكترونية الناتجة عن الحكومة الإلكترونية في نهاية الأمر لا تعني اختراعاً لنوع جديد من الديمقراطية، بل ممارسة للديمقراطية بأدوات وآليات جديدة، أي لا بد من وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً لكي يتم تحويلها إلى رقمية، وهي قيام المواطنين والحكومات معاً باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية على المسار التشريعي.

برز مصطلح "الحكومة الإلكترونية" (e-government) في لبنان للمرة الأولى عام 2005 في بيان وزاري حيث وعدت الحكومة الجديدة آنذاك بإجراء اصلاحات ادارية وتطبيق أحدث التقنيات في الدولة لتحسين أداء القطاع العام والخدمات المقدمة للمواطنين.

أما اليوم، فإنّ لبنان يحتل المرتبة 127 من أصل 191 دولة في الاستطلاع الجديد حول الحكومات الإلكترونية الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة في العام الحالي، وعلى الرغم أيضاً من إنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية في لبنان "دولتي" (5)

وبغية دراسة أثر الديمقراطية الإلكترونية على تنمية المتغيرات التشريعية في لبنان، يتوجب النظر إليها النظرة التي تستحقها، ويكمن السبب في ازدياد أهمية التشريع الى توطيد سلطة الدولة وتشعب أنشطتها ونمو الاتجاهات الاجتماعية التي تقضي بتدخل الدولة في العديد من المجالات لتنظيمها عن طريق التشريع. أضف الى ذلك تطور وتعدد الروابط الاجتماعية على نحو يتطلب سرعة اصدار العديد من التشريعات التي تحكمها.

وهناك سببان رئيسيان لاختيار الموضوع: السبب الأوّل هو: قلّة الدراسات الفقهية في لبنان، والتي تناولت موضوع الديمقراطية الإلكترونية بصورة مباشرة وعصرية، وإن وجدت، تكاد تكون فقيرة في مادتها، ومختصرة بطريقة محسوسة، ومنطوية تحت باقي مواضع القانون الإداري والدستوري. أما السبب الثاني، فهو: مكانة الديمقراطية الإلكترونية المواكبة للكثير من الأنشطة المتشعبة للدول الحديثة.

والغرض من الدراسة هو الوقوف على الطبيعة القانونية الديمقراطية الإلكترونية في لبنان، وبيان حدوده الدستورية والقانونية حسب الدستور، والمواضيع التي تنطرق إليها، وأنواعها مع تفصيلاتها، والثغرات التي قد تتعرض لها في معرض ممارستها، وتأثير انعكاس الواقع السياسي عليها.

وإنطلاقاً من طبيعة النظام البرلماني في لبنان وأهمية التشريع على مستوى المؤسسات الدستورية والدور المناط

به، فإن أثر الديمقراطية الإلكترونية على تنمية المتغيرات التشريعية في لبنان يثير السؤال التالي: ما هي السمات والأطر الدستوري الناظمة للديمقراطية الإلكترونية في النظام البرلماني اللبناني؟

أما منهج الدراسة الذي إتبعناه، فقد حرصنا على أن يكون من خلال دراسة دستورية وقانونية معمقة، وإعتمدنا عدة مناهج علمية للوصول إلى غاية الدراسة والنتائج المنشودة، وحاولنا قدر الإمكان تجنب البقاء أسرى المنهج التاريخي، إلا في بعض المواضع التي يضطر فيها الباحث إلى التطرق إلى الأصل التاريخي، وإتبعنا في الدراسة المنهج الإستقرائي، والمنهج التحليلي مقترناً بالمنهج التركيبي.

وعلى تعد الحكومة الإلكترونية وسيلة لتعزيز الديمقراطية الإلكترونية، وتنطوي على محاور أساسية وعمليات أخرى، ومن الخدمات التي يمكن للحكومة أن تقدمها في هذا المجال نذكر: منتديات النقاش الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين الذين يرغبون في إبداء رأيهم في السياسات الحكومية، الحملات السياسية الإلكترونية، إستطلاع الشعب إلكترونياً حول قضايا خلافية قد تهم المواطن عن طريق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير أداء العمل البرلماني (المطلب الأول) أو ما يسمى البرلمان الإلكتروني، نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الإنترنت وغيرها. (المطلب الثاني)

المطلب الاول: المحاور الأساسية للديمقراطية الإلكترونية

لقد أصبح الحكم الديمقراطي "E-governance" الذي يركز على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة مثل الإنترنت، من أهم المميزات الأساسية للحكم الرشيد، والذي يتعلق بتقديم الخدمات العامة عبر الإنترنت. غير أن الديمقراطية الرقمية تجاوزت هذا النموذج في تقديم الخدمة إلى تصميم طرق جديدة للتفاعل والنقاش. فالمواطنون بدلاً من أن يكونوا قادرين على دفع ضرائبهم "على سبيل المثال" على الإنترنت سيكون بإمكانهم الدخول في نقاش فيما يتصرف بضرائهم. وتجاوز الأمر إلى إجراء العملية الانتخابية بطريقة إلكترونية. (6)

الفرع الأول : المشاركة الإلكترونية

تعد المشاركة الإلكترونية عنصراً وشرطاً أساسياً للديمقراطية الإلكترونية. (7) فالمشاركة الإلكترونية تعني إشراك المواطنين والسياسيين والمنظمات وجماعات الضغط في مناقشات جماعية أو أنشطة، وإعطائهم دوراً في وضع السياسات العامة، والتأثير في عملية صنع القرار، والتشاور في تشريع القوانين.

وذلك باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل مشاركة المواطنين في المداولات أو عمليات صنع القرار من الشكل التقليدي إلى شكل أكثر قوة وفاعلية. ولقد أسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ثلاث مستويات للمساهمة في عملية صنع القرار السياسي والسياسات العامة. فالمشاركة الإلكترونية تمر بثلاثة مستويات: (8)

أ- سهولة الوصول للمعلومات Information Accessibility: ينظر إلى الوصول إلى المعلومات في مفهومها البسيط على أنها علاقة أحادية الاتجاه، ففيها الحكومة توفر المعلومات الأساسية للمواطنين والمتعلقة بالموضوعات المطروحة للنقاش والمتعلقة بالسياسات العامة، وهي اتجاه سلبي، يكون تدفق المعلومات من الحكومة للمواطنين دون أي تدفق من المواطنين للحكومة، وتوفير المعلومات الشاملة والمتوازنة والموضوعية حول التخطيط أو اتخاذ القرار، وتهدف إلى مساعدة فهم المواطنين للسياسات التي تتخذها الحكومة، مما من شأنه أن يساعد أكثر في المشاركة في العملية الديمقراطية.

أما الوضع في لبنان فقد تسبب غياب حرية تداول المعلومات على مر العقود السابقة في التعتيم على أداء الكثير من المؤسسات، وعدم القدرة على متابعة مجريات عمل المسؤولين العموميين، بما أخل في الحق الأصيل للمواطنين

في متابعة أداء تلك الجهات ومرآته. وقد أقر قانون حق الوصول إلى المعلومات في لبنان في 2 شباط 2017 والمرسوم التطبيقي في تموز 2020. (9)

ب- الاستشارات الإلكترونية "E-consultation": هي مجال إلكتروني أو مصطلح تفاعلي يعني: أخبرنا بما تفكر فيه Tell-us-what-you-think؟ والتي فيها يسمح للمواطنين العاديين والجهات المدنية الفاعلة والخبراء، والسياسيين، بالمساهمة في صنع القرار السياسي والسياسات العامة والتأثير على المسار التشريعي المتبع. فهي علاقة مزدوجة بين صانعي القرار السياسي والمواطنين.

وقد يتخذ التشاور شكل الاستشارات العمودية بين الحكومة والمواطنين، أو الاستشارات الأفقية والتي تشمل التشاور بين المواطنين والخبراء بعضهم بعضاً. (10)

ت- المشاركة الفعالة Active Participation: تشكل المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي المرحلة الأكثر أهمية في المشاركة الإلكترونية، والتي من خلالها يتم تفعيل دور المواطنين في رسم السياسات وتحديدها، وهذه المرحلة تقوم على الشراكة مع الحكومة، والتي يشارك فيها المواطنون على قدم المساواة مع الحكومة في صنع السياسات، وتحديد جداول الأعمال و اقتراح خيارات السياسات العامة، ولكن في النهاية تظل الحكومة هي المسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي. ففي هذه المرحلة يظهر المواطن كمنتج في صنع السياسات وليس مستهلكاً من خلال دوره المهم في تحديد الأجندة واقتراح السياسات، وليس فقط إبداء الرأي فيما طرحه عليه الحكومة من أسئلة. (11)

الفرع الثاني: الانتخابات الإلكترونية

ويقصد مباشرة الحق السياسي في الانتخاب من خلال استخدام تقنية المعلومات بدلاً من الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع، ثم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة والأمان، مما يضمن نزاهة العملية الانتخابية بصورتها الإلكترونية. (12)

فالتطبيق الصحيح للتكنولوجيا في الانتخابات من الممكن أن يعزز الديمقراطية، ويرفع مستوى الكفاءة الإدارية، ويحد من التكلفة طويلة الأجل، وزيادة المشاركة السياسية، وسرعة التصويت، وكذلك عملية فرز الأصوات، وإضفاء درجة عالية من الشفافية السياسية والمصادقية على العمليات الانتخابية، سواء في اعداد الجداول الانتخابية وربطها إلكترونياً مع المقار الانتخابية أو السرعة المطلوبة في إجراء عملية الانتخابات.

ومن العيوب التي تعترض الانتخابات الإلكترونية منها: عدم ثقة الناخب بنظام الاقتراع الإلكتروني، وعدم معرفته بطريقة استخدامه، وكذلك وجود العديد من المعوقات التقنية والقانونية مثل: قصور القوانين المنظمة للتصويت الإلكتروني، وعدم مسابقة القوانين الحالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لضمان حماية سرية وأمان وخصوصية البيانات الشخصية. (13)

تتنوع أنظمة التصويت الإلكتروني لتشمل التصويت باستخدام الوسائط الورقية في عملية التصويت، وقد يأخذ التصويت الإلكتروني أسلوب التصويت الإلكتروني المباشر، سواء بلمس شاشة، أو ضغط زر، أو من خلال قلم ضوئي، وقد يأخذ التصويت أسلوباً أكثر تطوراً وذلك من خلال استخدام الإنترنت في عملية التصويت مما يتيح التصويت من أي مكان.

المطلب الثاني: دور الديمقراطية الإلكترونية

في عودة الديمقراطية المباشرة (البرلمان الإلكتروني)

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية بكافة صورها بكل

سهولة ويسر، حيث أدى اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي لظهور آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي نتج عنها مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، أي يحق الجميع في المشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار. (14)

فتكنولوجيا المعلومات والثورة الهائلة التي أحدثتها في عالم الاتصالات ونقل المعلومات وفرت المنصة الأشمل على مستوى العالم لتعزيز قدرة الأفراد ككيانات سياسية عاقلة على المشاركة والتأثير في الحياة العامة، على المستويين المحلي والعالمي معا. (15)

ويحدث هذا من خلال إعادة بعث الديمقراطية المباشرة أو ما يمكن أن يطلق عليه بالديمقراطية الجماهيرية على شاكلة تلك التي كانت سائدة في مدينة أثينا اليونانية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، عندما كان الرجال المؤهلون يمارس المشاركة السياسية المباشرة في صناعة القرار وإدارة المؤسسات السياسية للحكم، هذا مع مراعاة اختلاف العصر بطبيعة الحال.

لكن مع مرور الزمن واتساع الجغرافيا وزيادة عدد سكان المدن أصبحت الديمقراطية الجماهيرية مستعصية على التنفيذ ولذلك تم استحداث نوع آخر من الممارسة السياسية عرف بالديمقراطية التمثيلية، والتي تتيح للشعب اختيار ممثلين ينوبون عنه في عملية سن القوانين واتخاذ القرارات. (16)

لكن حب السلطة والاستئثار لدى البشر ساهم في تدهور هذه العملية، فقد اتحدت مع مرور الوقت هذه النخب السياسية الحاكمة المنتخبة مع الطبقة البورجوازية ومن ثم مع الطبقة الرأسمالية لتشكيل كتلة احتكاري للسلطة عززته وسائل الإعلام التقليدية التي خضعت بدورها لرأس المال ولمصالح النخب الحاكمة. وكانت النتيجة أن تدهورت قدرة الشعب على المشاركة السياسية، وأصبحت فرصته في صناعة القرارات ضئيلة، الأمر الذي عزز من النزعات الثورية لدى قطاعات واسعة من الشعب تلك التي شعرت بالظلمية، وبضرورة الانتفاض على الوضع الراهن الذي باتت تشكل فيه الديمقراطية أداة للاستغلال وليس للحكم.

أما اليوم فإننا نشهد مرحلة من العودة المتدرجة إلى الديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية الجماهيرية من خلال المنصات التفاعلية التي توفرها تكنولوجيا المعلومات، فشبكات الإنترنت تساهم في عودة المشاركة السياسية إلى نطاقها الطبيعي حيث تزايدت احتمالات أن يمارس غالبية أفراد الشعب حقهم في صناعة القرار وإدارة مؤسسات الحكم من خلال إخضاعها للشفافية والمحاسبة.

وبالرغم من النجاحات الكبيرة ومعدلات الوصول الهائلة التي حققتها شبكة الإنترنت على صعيد البحوث العلمية والتعاملات التجارية والترفيه إلا أن مستوياتها في المشاركة السياسية الرقمية للأفراد مازالت متدنية. (17)

الفرع الأول: أدوات الديمقراطية الإلكترونية

هي التي تمكن أو تفعل التواصل بين الحكومة والمواطنين، من أجل المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال تحسين مشاركة المواطنين في الحكم بالوسائل الإلكترونية. وهناك عدة أدوات للديمقراطية الإلكترونية التفاعلية لعلها أبرزها (18):

الاعتراضات عن طريق الوسائل الإلكترونية: وهي عبارة عن احتجاج أو توصية تقدم إلى إحدى المؤسسات الديمقراطية مباشرة (البرلمان أو الحكومة)، وتوقع من جانب فردي أو عدد من المواطنين لتقديم اعتراضاتهم وشكاوهم وطلباتهم أو تأييدهم واقتراحاتهم حول قضية معينة عبر الإنترنت، وعلى خلاف النظام التقليدي الذي تم من خلال تقديم شكاوى تضيع بين أكوام الأوراق وخطوات معقدة من الروتين، فإن التقدم في مسار الالتماس سيظهر على موقع على شبكة الإنترنت بمجرد وصوله للجهة الحكومية المسؤولة. (19)

التصويت الإلكتروني E-voting: يعتبر التصويت الإلكتروني أداة انتخابية لتمكين المواطنين في العملية الديمقراطية

من خلال تسهيل المشاركة الانتخابية، ويتضح ذلك من خلال تسهيل التصويت في أماكن أخرى غير المركز الانتخابي، وتسهيل التصويت للمجموعات غير القادرة في التنقل إلى المركز الانتخابي، إضافة لإشراك المواطنين في القضايا المحلية والعالمية على نطاق واسع عن أي وقت مضى.

فاستخدام الإنترنت والوسائل الأخرى مثل: الهواتف الذكية والبرامج الإلكترونية الأخرى التي تساعد على إعداد الجداول الانتخابية وقواعد بيانات الناخبين وتنقيتها، وفي عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج، سيؤدي إلى زيادة نسب المشاركة في العملية الديمقراطية بشفافية وحيادية كاملة. (20)

ويعتبر استخدام آلة التصويت الإلكتروني داخل قاعة البرلمان جزءاً من البرلمان الإلكتروني، فمن شأنها توفير الوقت والجهد، كما تكون أكثر دقة في الإحصاء، فهي أقدر على توضيح عدد المصوتين، ويكون القرار الصادر في المسائل محل التصويت سليماً ودقيقاً وأكثر تعبيراً عن رأي الأمة، إلى جانب أنها الوسيلة الطبيعية التي تتبعها برلمانات الدول المتقدمة في الوقت الراهن. (21)

المنتديات الإلكترونية E-Forum: المنتدى الإلكتروني عبارة عن صفحة ويب، تسمح بتلقي مساهمات وأفكار وآراء من قبل أي شخص يسجل نفسه في المنتدى، وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها، ثم إتاحة الفرصة لكل المشاركين الآخرين لقراءة المساهمة فوراً، والرد عليها في اللحظة ذاتها سواء بالاتفاق أو الاختلاف أو الدفاع أو الهجوم، ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي بشفافية وبلا قيود. (22)

البريد الإلكتروني E-mail: هو وسيلة لإرسال رسائل رقمية عبر الإنترنت. ويعد البريد الإلكتروني من أكثر وسائل الاتصال شيوعاً، ولم يعد يستخدم البريد الإلكتروني من قبل المواطنين كأداة للاتصال مع العائلة والأصدقاء، واعتبره جانب من الفقه عنصراً من عناصر الشخصية القانونية، بل تطور ليصبح أداة للنقاش السياسي والمشاركة، فبدأت الحكومات بتزويد مواقع الويب العامة بالبريد الإلكتروني لنقل الأفكار والآراء بين المواطنين، والتواصل السياسي بين المرشحين والناخبين أو بين القادة السياسية والجماهير من خلال إنشاء مواقع خاصة برؤساء الدول والزعماء، وبها البريد الإلكتروني الخاص بهم، أو رؤساء الأحزاب السياسية أو قادة الرأي.

وللبريد الإلكتروني وظيفتان أولهما: أن البريد الإلكتروني يزيد من التمثيل التشريعي للمواطن، لأن أكثر الناس سيجدون أنه من السهل إرسال بريد إلكتروني من كتابة رسالة إلى ممثل سياسي، والأمر الآخر: يتعلق بجعل الأمر أكثر سهولة على المشرعين للبقاء على اتصال مع المواطنين والتجاوب أكثر مع تفضيلاتهم وطلباتهم السياسية. ومن أوجه التطور الذي لحق البريد الإلكتروني هو تمكين المواطنين من تأسيس حوار مع أعضاء البرلمان دون وجود ضرورة للمرور على الحزب السياسي أو المكتب الإداري المركزي، وإذا نظرنا إلى تقرير الأمم المتحدة لعام 2008 حول البرلمان الإلكتروني، ويعرض التقرير مستنداً على نتائج المسح العالمي حول استعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في السلطات التشريعية لـ 188 دولة أن 88% من غرف البرلمان قد أتاحت للجمهور إمكانية الاتصال بالبرلمان عن طريق البريد الإلكتروني وإبداء مختلف الآراء. فقد أشارت نتائج البحث إلى أن البريد الإلكتروني كان الطريق الأساسي لاتصال المواطنين بالبرلمان، وأن 77% من المسؤولين وغرف البرلمان يستلمان البريد الإلكتروني وترد البرلمان في 83% من الحالات. (23)

ج- المدونات السياسية الإلكترونية E-Bloggs: إذا نظرنا إلى أحد مجالات استخدام المدونات في العملية الديمقراطية - إضافة إلى النقاش السياسي - استخدامها في العملية الانتخابية، حيث ظهر مصطلح التدوين الانتخابي (Election Blogging).

خ- مواقع التواصل الاجتماعي Social Networking Sites: تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل: Twitter, Facebook في الوقت الراهن من أكثر أدوات الديمقراطية الإلكترونية مساهمة بقوة على ميل الأفراد نحو المشاركة

السياسية. فالتفاعل الاجتماعي يتيح الفرصة للأفراد لجمع المعلومات التي تدعم وجهة نظرهم، وكذلك سهولة استخدامها في الحشد لتدعين قضية ما.

الفرع الثاني: الديمقراطية المباشرة الحديثة (البرلمان الإلكتروني)

الديمقراطية من حيث الممارسة لها ثلاث طرق متباينة: الديمقراطية المباشرة أي: التي يمارس فيها المواطن حقه الدستوري مباشرة بالرقابة والتصويت على مشاريع القوانين والقرارات الحكومية.

أما الديمقراطية النيابية: فهي التي يتم فيها انتخاب نواب يمثلون الأمة للقيام نيابة عنها في أعمال التشريع والرقابة على الأداء الحكومي. وأخيراً الديمقراطية شبه المباشرة والتي هي طريقة وسط بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، وفيها يحكم الشعب عن طريق مجلس نيابي منتخب، مع اشتراك الشعب نفسه مباشرة في ممارسة بعض المسائل الهامة.

وفي هذا العصر طغت الديمقراطية غير المباشرة على الديمقراطية المباشرة نتيجة لعوامل كثيرة، منها: الزيادة في عدد السكان، وعدم وجود آلية للتصويت، ومكان لاجتماع الناس يستوعب الأعداد الكبيرة من السكان في الدولة، وانشغال الناس في أعمالهم وأمور أخرى. (24)

ولكن مع تقدم وسائل التكنولوجيا الحديثة واتساع الفضاء الإلكتروني وخاصة الإنترنت، سيكون في مقدور البشر أن يمارسوا الديمقراطية المباشرة والعودة إلى أصول الديمقراطية القديمة، ولكن ضمن آليات إلكترونية جديدة.

وسيكون بالإمكان عرض التشريعات ومشاريع القوانين على المواطنين مباشرة وبدون وسطاء، ويقول المواطن كلمته فيها إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض، وهذه الطريقة يطبق الشعب سلطته التشريعية والرقابية بنفسه مباشرة، ويتجسد هنا مفهوم الديمقراطية من أنها حكم الشعب للشعب. (25)

أ- البرلمان الإلكتروني E-Parliament: إضافةً لتعلق الديمقراطية الإلكترونية بالسلطة التنفيذية من خلال الحكومة الإلكترونية، فإنها تتعلق أيضاً بالسلطة التشريعية عن طريق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير أداء العمل البرلماني أو ما يسمى البرلمان الإلكتروني.

ويمثل البرلمان الإلكتروني أهم تطبيقات المشاركة الإلكترونية، من حيث إنه يربط النواب (ممثلي الشعب بعضهم مع بعض) أو مع الشعب كخطوة أولى. فهو عبارة عن موقع أو مركز يتم التفاعل من خلاله بين المواطنين وممثلهم من النواب وغيرهم من مستشاري اللجان الخاصة.

ويتم تزويد المواطنين وإطلاعهم على ما يجري في البرلمان، وإعطائهم الحق في إبداء آرائهم ووجهات نظرهم حول جدول أعمال البرلمان، وإطلاع المواطنين على التشريعات والسياسات والقضايا التي تدور في البرلمان، فهذه الآلية عبارة عن توصيل المواطن إلى البرلمان من خلال أدوات إلكترونية. (26)

أما الخطوة التالية وإن كانت متقدمة فبهي أن يقول المواطن كلمته فيها إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض مباشرة وبدون وسطاء (دون الحاجة لنائب ينوب عنه في إتخاذ القرار)، فتعرض التشريعات ومشاريع القوانين على المواطنين بشكل مباشر، وهذه الطريقة يطبق الشعب سلطته التشريعية والرقابية بنفسه مباشرة. فلقد أصبحت وسائل الاتصالات والمعلومات أداة أساسية في مساندة الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة المناقشات حول القضايا والتشريعات المعروضة على البرلمان ما يساهم في ضمان إقرار تشريعات تعكس وجهة نظر المجتمع. فالمواطنون يُبدون آرائهم على السياسات الحكومية إلى ممثلهم مباشرة، والتي من خلالها يكون التدقيق وتمحيص في أعمال الحكومة ورقابة صناعة التشريعات. ويتطلب البرلمان الإلكتروني توفير المعلومات اللازمة حول ما يجري من عمليات ومناقشات في البرلمان خلال المواقع الإلكترونية، وكذلك المعلومات الخاصة بطرق الإتصال بممثلي الشعب أو أعضاء اللجان كمرحلة أولى. (27)

إضافة إلى توفير كل المعلومات الخاصة بالموضوعات قيد الدراسة من السلطة التشريعية للمواطنين والمنظمات المجتمع المدني قبلها بفترة كافية، من أجل إتاحة الفرصة لهم للنقاش وإبداء آرائهم. (28)

المشاركة في صنع التشريعات إلكترونياً E-Legislation: لقد زاد في السنوات الأخيرة الحديث حول إعطاء المواطنين والمنظمات غير الحكومية حق المشاركة في عملية صناعة التشريعات، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية على قواعد صلبة، من خلال إشراك المواطنين في عملية صناعة التشريع من خلال الإطلاع على مسودات القوانين حتى يمكن مستعمليه التعبير عن آرائهم، ثم جمع الاقتراحات والتوقيعات، وإرسالها إلى المؤسسات الرسمية المعنية "الوزارات والبرلمان". (29)

فالمشاركة في صنع التشريع بالوسائل الإلكترونية عبارة عن: استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل إشراك المواطنين بآرائهم وتعليقاتهم في صياغة وتعديل النصوص التشريعية، والتصويت على القوانين من المجالس المنتخبة، مما يجعل الإجراءات التشريعية أكثر شفافية بما يُحسن من محتواها، ويعزز من المعرفة العامة للقانون، ما يؤدي إلى الاستقرار السياسي، حيث يعكس التشريع تطلعات المواطنين من خلال اشتراكهم في العملية التشريعية. نظام التصويت الإلكتروني (التشريعي) للتشريعات البرلمانية الوطنية عن بعد: أما آلية عمل الديمقراطية المباشرة في العصر الإلكتروني فسيكون لكل مواطن رقم وطني و E-mail وجهاز حاسوب أو هاتف ذكي، يقوم المواطن من خلالهم بالتصويت التشريعي بكل حرية وإرادة مطلقة.

ويكون هذا التصويت إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض، وبهذه الطريقة وكرؤية مستقبلية لن نحتاج إلى مجلس لنواب لينوب عنا في إقرار القوانين ومر اقية الأداء الحكومي وفق آليات محكمة ومنضبطة ومخصصة، فكل مواطن هورقيب ومشروع في آن واحد، وبهذه الطريقة سيمارس الشعب الديمقراطية المباشرة في العالم الافتراضي عوضاً عن الديمقراطية النيابية.

التصويت عبر الإنترنت: ويمكن وصف التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت بأنه عملية إدلاء المواطن الرشيد بالصوت التشريعي بواسطة إما إحدى التطبيقات الذكية التابعة للدولة أو موقع إلكتروني تابع للحكومة الإلكترونية وفق رقم وطني خاص عبر الإنترنت سواء باستخدام حاسوب أو التلفاز التفاعلي أو الهواتف الذكية بطريقة سرية وأمنة. ويتم التصويت عبر الإنترنت من خلال إنشاء بوابة اتصال بين البنية المعلوماتية الأساسية للبرلمان الإلكتروني من ناحية، وشبكة الإنترنت من ناحية أخرى.

وهذه البوابة تكون عادة عبارة عن موقع أو تطبيق على شبكة الإنترنت يتميز بالقوة والديناميكية والتصميم المعد خصيصاً لتسهيل التصويت الإلكتروني، ويرتبط عبر خطوط اتصال مؤمنة، وذات كفاءة عالية بالحاسبات وقواعد البيانات ونظم المعلومات الموجودة في البنية المعلوماتية الخاصة بالبرلمان. (30)

التداعيات الأمنية للتصويت الإلكتروني عن بعد: قد تنشأ بعض المشكلات الخطيرة المتعلقة بسرية التصويت جراء الاعتماد على تقنية التصويت عبر الإنترنت، من هنا تعتبر هذه التقنية في نظر الكثير غير مقبولة. فالمواطن يمكن أن يصوت عن طريق أي حاسوب متصل بخدمة الإنترنت، أو أي هاتف ذكي وفي ظل هذه الظروف قد يتم التلاعب بالعملية التصويت، مما يعني أن التصويت قد يحدث ضمن بيئة غير مضبوطة، فيخلف هذا الأمر بالتالي تبعات خطيرة على مسألة حفظ سرية التصويت. ولذلك لا بد من الموازنة بين الفوائد المحتملة للتصويت الإلكتروني والمخاطر التي يتعرض لها هذه النظام، فالعملية التشريعية أيأ كانت وسيلة إجرائها فلا بد أن تلتزم بنفس المبادئ الأساسية المتعلقة بالسرية والنزاهة والدقة والمعرفة الرشيدة. (31)

ب- الاحتجاج الإلكتروني والعصيان المدني الإلكتروني: لقد أدى الإنترنت إلى ظهور العصيان المدني الإلكتروني، الذي

يعد شكلاً من أشكال الضغط غير العنيف على المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية القائمة بأعمال غير قانونية، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ويكون العصيان من المنازل، والمكاتب، وبشكل أفقي، وربما بين أفراد لا يعرفون بعضهم بعضاً، فهو أداة لاستخدام الفضاء الإلكتروني في التنظيم والحشد والتنسيق وشن حملات دعائية.

الخاتمة

إنطلقت هذه الدراسة من التساؤل حول السمات والأطر الدستوري الناظمة للديمقراطية الإلكترونية في النظام البرلماني اللبناني، حيث أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية بكافة صورها بكل سهولة ويسر، حيث أدى اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي لظهور آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي نتج عنها مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، والتي تعد نتاجاً للتكامل بين قيم وجوهر الديمقراطية كعمل سياسي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كألية ووسيلة لتعزيز المشاركة السياسية.

وعليه يمكن إستخلاص الإستنتاجات والتوصيات التالية:

1. أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية بكافة صورها بكل سهولة ويسر، حيث أدى اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع العمل السياسي لظهور آليات وطرق عمل جديدة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي نتج عنها مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، أي يحق للجميع في المشاركة السياسية والمساهمة في صناعة القرار.

2. لجأت دول مثل فرنسا إلى المجال التكنولوجي لتنفيذ دور المواطن من حيث المشاركة في المجال التشريعي. ومن خلال تجهيز موقع إلكتروني، أتيحت للمواطن إمكانية إبداء رأيه على اقتراح قانون يُنشر على الموقع مرفقاً بتسجيل صوتي أم بشرط فيديو يشرح فيه النائب مضمون الاقتراح الذي تقدّم به.

وفي خاتمة التعليقات يدور النقاش بين المواطنين، حيث تُدرج في رأس الخانة التعليقات التي نالت أعلى نسبة إعجاب. فضلاً عن ذلك، منح الموقع إمكانية تصويت المواطنين على الاقتراحات، ونظمت نقاشات إلكترونية مباشرة بين النائب صاحب مبادرة اقتراح القانون ومواطنين جرى اختيارهم بالقرعة الإلكترونية. وفي سياق العمل على تقوية الروابط بين الشعب وممثليه، تُذكر تعددية السبل المتاحة لمشاركة المواطن في الحياة السياسية بأن العمل الديمقراطي الحقيقي لا يتوقف عند التصويت في صناديق الاقتراع، بل يمنح المواطن إمكانية مواكبة أعمال ممثليه والتأثير عليها.

3. إن الاحتكاك المباشر بين المواطنين والنواب يلعب دوراً أساسياً في تنمية حسّ المواطنة، وعلى الرغم من أن الأوراق الواردة هي وسيلة مُتاحة للمواطن من أجل المشاركة في الحياة البرلمانية، إلا أنها تبقى الوسيلة الوحيدة لديه. لذلك، هنالك حاجة لزيادة السبل المتاحة للمواطنين تمكينهم من متابعة المسار التشريعي وتأمين لهم مشاركة حقيقية وفعالة في الحياة البرلمانية.

4. إن تكنولوجيا المعلومات والثورة الهائلة التي أحدثتها في عالم الاتصالات ونقل المعلومات وفرت المنصة الأشمل على مستوى العالم لتعزيز قدرة الأفراد ككيانات سياسية عاقلة على المشاركة والتأثير في الحياة العامة، على المستويين المحلي والعالمي معاً.

5. أن البرلمان الإلكتروني يمثل أهم تطبيقات المشاركة الإلكترونية، من حيث إنه يربط النواب (ممثلي الشعب بعضهم مع بعض) أو مع الشعب كخطوة أولى. فهو عبارة عن موقع أو تطبيق أو مركز يتم التفاعل من خلاله بين المواطنين وممثليهم من النواب وغيرهم من مستشاري اللجان الخاصة، ويتم تزويد المواطنين وإطلاعهم على ما يجري في البرلمان، وإعطائهم الحق في إبداء آرائهم ووجهات نظرهم حول جدول أعمال البرلمان، وإطلاع المواطنين على التشريعات

والسياسات والقضايا التي تدور في البرلمان، فهذه الآلية عبارة عن توصيل المواطن إلى البرلمان من خلال أدوات إلكترونية. أما الخطوة التالية وإن كانت متقدمة فهيه أن يقول المواطن الرشيد كلمته فيما إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض مباشرة وبدون وسطاء (دون الحاجة لنائب ينوب عنه في إتخاذ القرار)، فتعرض التشريعات ومشاريع القوانين على المواطنين بشكل مباشر، وهذه الطريقة يطبق الشعب سلطته التشريعية والرقابية بنفسه بطريقة مباشرة وفق آليه لها خصوصية وتخصيصية متقنه ومنظمة.

الهوامش

1. تعددت أنواع الديمقراطية فمنها على سبيل المثال لا الحصر:
 - أ - الديمقراطية المباشرة: الشعب فيها مصدر السلطة ويمارسها، ولا وجود للحكام في الديمقراطية المباشرة، وهو ما كان قائم في المدن اليونانية القديمة خاصة في أثينا.
 - ب - الديمقراطية غير المباشرة: وهي الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، يختار فيها الشعب من ينوب عنه ليمارس السلطة، فالشعب يبقى مصدر للسلطة لكن لا يمارسها بنفسه، بل يفوضها لحاكم يختاره، يختار الشعب ممثلين له ونواب لمدة معينة من الزمن.
 - ت - الديمقراطية شبه المباشرة: يستطيع من خلاله الناخبون إزالة النائب وإجراء انتخاب آخر للنياحة عنهم، لأن الانتخاب وسيلة لأن يختار الشعب أشخاص يمارسوا السلطة نيابة عن المجتمع، ولكن مع أداة أو آلية لإزالتهم في حالة فشلهم أو استخدامهم السلطة لأسباب أخرى.
 - ث - الديمقراطية الشعبية: كالنظام القائم في الاتحاد السوفيتي سابقا ودول المعسكر الاشتراكي السابقة، إلا أنه لا يعتبر نظام ديمقراطي بالمعنى الدقيق.
 - ج - الديمقراطية الوسيطة: وهو نظام تتعدد فيه الأحزاب السياسية، ويعتمد فيه اختيار رئيس الحكومة أو الجمهورية عن طريق تلك الأحزاب والسياسيين.
 - ح - الديمقراطية التوافقية: هي نوع من الديمقراطية التمثيلية، إلا أنها تتميز عنها بتراجع أسلوب الصراع السياسي بين الأقلية والأغلبية وتعيوضه بالتوافق والحكم الجماعي والأخذ بأكبر عدد ممكن من الآراء وإشراك الأقلية المنتخبة في الحكم أو في السياسات الكبرى. وبشكل عام قيل «بان الديمقراطية هي حكومة الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب». وعليه فإن دولة ما تكون ديمقراطية، حين يكون المحكومون فيها حكماً ذات الوقت، أو على أي حال، عندما يسهم العدد الأكبر من المحكومين مباشرة في ممارسة السلطة.» وعلى الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تتشارك مع الديمقراطية بمفهومها العام بأن الشعب هو مصدر السلطات إلا أنه هناك نقاط تباين بينهما. فإن الديمقراطية التمثيلية تقوم على التنافس من أجل الحصول على الأكثرية التي تمكن الجهة التي حصلت عليها من الوصول إلى السلطة. بينما «الديمقراطية التوافقية خلافاً لذلك ولدت في ظل شروط مختلفة، يطبعها الانقسام واللاتجانس المجتمعي، وعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، بإضافة معيار آخر، هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم.» كما أنه هناك تباين آخر يعارض مبدأ الأغلبية وهو الذي يتمثل بالحكم الذاتي الممنوح للأقليات لتسيير شؤونها بمفردها. هذا بالإضافة إلى أن الديمقراطية التمثيلية لا تراعي فوارق مثل الاثنية أو العرقية لتوزيع المناصب والوظائف، إنما الديمقراطية التوافقية تقوم على أساس التوزيع النسبي لتمثيل الأقليات تبعاً لحجمها في المجتمع.
 - خ - الديمقراطية الرقمية: تتشابه الديمقراطية على الإنترنت مع الديمقراطية في بلاد اليونان القديمة، حين كان يجتمع أهل المدينة في ساحة كبيرة ليناقدوا شؤون المدينة بشكل علني. يتشابه ذلك التجمع مع ساحات النقاش ومواقع التواصل على الإنترنت، فهي أشبه بفضاءات عمومية يتجمع فيها المواطنون بمختلف مذاهبهم ودياناتهم السياسية والثقافية والحقوقية ليعبروا عن رؤيتهم السياسية بشكل افتراضي غير محدد المكان والزمان. فأصبحت ملاذ الشباب العربي للحديث عن الحرية والديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان. فأصبح من الممكن أن يشكل الإنترنت حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين مشكلاً نوع جديد من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون الحاجة إلى تمثيل نيابي. إذا لم تسع الحكومات السلطوية إلى مزيد من التدخل بهدف السيطرة على المواطنين من خلال مراقبتهم إلكترونياً. راجع: د. حسين عثمان: النظم السياسية، مرجع سابق، ص 241-237. أيضاً: د. عفيفي كامل عفيفي: الأنظمة النيابية الرئيسية، مرجع سابق، ص 216. راجع أيضاً: د. محمد مصباح الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 23.
2. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني - دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة- مصر، 2018، ص 22-18.
3. «فهي تتشابه مع الديمقراطية في بلاد اليونان القديمة، حين كان يجتمع أهل المدينة في ساحة كبيرة ليناقدوا شؤون المدينة بشكل علني. يتشابه ذلك التجمع مع ساحات النقاش ومواقع التواصل على الإنترنت، فهي أشبه بفضاءات عمومية يتجمع فيها المواطنون بمختلف مذاهبهم ودياناتهم السياسية والثقافية والحقوقية ليعبروا عن رؤيتهم السياسية بشكل افتراضي غير محدد المكان والزمان. فأصبحت ملاذ الشباب العربي للحديث عن الحرية والديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان. فأصبح من الممكن أن يشكل الإنترنت حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين مشكلاً نوع جديد من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون الحاجة إلى تمثيل نيابي.» راجع: - بشير علي الباز: دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2009، ص 25-21.
4. د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار لفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 21-18.
5. «بوابة الحكومة الإلكترونية Web E-Government Portal: أسلوب حديث ومتطور اعتمدته الحكومة اللبنانية لتزويد مواطنيها وكل طالب خدمة بأفضل الآليات وأسرع وأسهل الطرق، للوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية، من خلال استخدام تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة. وهي تعطيهم فرصة المشاركة بأرائهم واقتراحاتهم لدى المؤسسات الحكومية المتنوعة، وذلك في إطار مجتمع معلوماتي قائم على تعزيز المعرفة الرقمية.» راجع: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية - دولتي - بوابة الحكومة الإلكترونية (omsar.gov.lb)، تاريخ الزيارة: 2023-9-8.
6. د. عماد أحمد أبو شنب: الحكومة الإلكترونية أداة الديمقراطية والتنمية المجتمعية، مرجع سابق، ص 122-118.
7. د. محمد المتولي: أثر التصويت الإلكتروني على المشاركة السياسية في دولة الكويت، دراسة ميدانية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 489 يناير 2008، ص 317.
8. د. محمد مصباح الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني - دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص 24.
9. حول ذلك راجع: منظومة مكافحة الفساد في لبنان... نقص في التشريع والممارسة | مهارات نيوز (maharat-news.com)، تاريخ الزيارة: 2023-6-21.

10. « تستقبل الحكومة في هذه المرحلة آراء المواطنين حول القضايا مدار البحث، والتي تسمى استشارة المواطنين، ويتم فتح قنوات الحوار في اتجاهين بين الحكومة والمواطنين، تتحمل الحكومة في هذه المرحلة الدور الرئيسي في تحديد القضايا محل النقاش، وتشكيل مجموعة من الأسئلة، ودعوة المواطنين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بالمسائل المعروضة للمناقشة والمتعلقة بالقرار السياسي وصنع السياسات العامة للدولة، ففي نوع من المشاركة التبادلية الفعالة بين المواطنين وصانعي القرار من أجل تعزيز الديمقراطية.» راجع: د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني- دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص 25-26.
11. د. ناجح أحمد عبد الوهاب: التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2012، ص 202-209.
12. « ينظر للانتخابات الإلكترونية على أنها عملية متكاملة وليس مرحلة الاقتراع فقط، فاستخدام وسائل الاتصالات والمعلومات ستشمل جميع مراحل العملية الانتخابية من إعداد قوائم الناخبين، وترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وإدارة وتدريب طاقم العاملين، وإجراء حملات توعية الناخبين، وتسجيل الأصوات، وعد وتجميع نتائج الأصوات، ونشر النتائج الانتخابية.» راجع: جمال محمد غيطاس: الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص 176-179.
13. محمد أبو بكر عبد المقصود: التصويت الإلكتروني بين التجريبتين العربية والغربية، «نظرة حول التجربة الإماراتية»، مجلة الجامعة الإسكندنافية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010، ص 12 – 13.
14. جمال محمد غيطاس: الديمقراطية الرقمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، 2011، ص 12-18.
15. د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، مرجع سابق، ص 9-15.
16. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 12-17.
17. د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح دار الفكر الجامعي، مرجع سابق، ص 9-15.
18. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 31-38.
19. « أطلقت الحكومة البريطانية برنامج «في خدمة الديمقراطية In the service of democracy» ومن بين ما تضمنه البرنامج إمكانية توجيه عريضة للوزير الأول، ويتم ربط نظام العراض الإلكترونية لأول مرة بالبرلمان الاسكتلندي في شهر فبراير عام 2000، ويمكن اعتبار البرلمان الاسكتلندي الجسم القانوني الأول في العالم لقبول الإلتماسات الإلكترونية، رسمياً وجمع التوقيعات على الإنترنت، وتقدم ثلث الإلتماسات إلى البرلمان الاسكتلندي حالياً بطريقة إلكترونية، وقد ظهر له العديد من المزايا، فتتيح المساحة على الموقع الإلكتروني للأشخاص الاشتراك في منتدى تفاعلي لمناقشة آرائهم بالتفصيل، بالإضافة لتقديم معلومات تساهم في فهم خلفية القضايا، ويعرض الموقع أيضاً آراء للمعارضة، ويوفر أيضاً معلومات قانونية ومستشارين يمكن الإستعانة بهم في قضايا معينة، وقام البوندستاج الألماني باستخدام نظام العرائض الإلكتروني عام 2005 على غرار النظام الاسكتلندي.» راجع: المرجع السابق نفسه، ص 31.
20. د. محمد المتولي: أثر التصويت الإلكتروني على المشاركة السياسية في دولة الكويت، مرجع سابق، ص 243-247.
21. بشير علي الباز: دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، مرجع سابق، ص 137.
22. « إذا نظرنا إلى المنتديات الإلكترونية كأداة جديدة للديمقراطية الإلكترونية فإنها تمكن من التعبير بحرية خاصة في الدول التي تكون فيها الرقابة مركزة في يد الدولة. فالمنتديات يُنظر إليها على أنها وسيلة لنقاش سياسي حقيقي وفقاً لمبدأ حرية الفرد والمساواة. والمشاركة في الكثير من النقاشات والتخلص من القيود المؤسسية أو الاجتماعية، فهي أداة في خدمة السياسيين لإدارة حملاتهم السياسية ولتحديد علاقاتهم بالرأي العام، وهنا تطرح مسألة مصداقية المعلومات وصحتها. فالتفاعل الذي تضمنه المنتديات الإلكترونية من خلال توضيحات المتدخلين، يؤدي إلى كشف مدى صحة المعلومات وخطئها. في عام 2001 أطلقت المستشارية الإستونية موقعاً إلكترونياً للمشاركة الإلكترونية TOM، وهو تمكين المواطنين للمشاركة في العملية التشريعية، وإن كانت هذه المبادرات قليلة حول العالم فهو ليس مجرد عريضة إلكترونية – على خلاف البرلمان الإلكتروني الاسكتلندي والمملكة المتحدة – فهو منتدى للمواطنين لمناقشة التشريعات المقترحة، ويمنح المواطنين عشرة أيام لمناقشة التشريعات والتصويت عليها، وإذا تم اقتراح فكرة ما فيترك للمواطنين ثلاثة أيام لتعديلها قبل التصويت عليها، ويلاحظ تزويد الأخذ بمقترحات المواطنين التي أدرجت على هذا المنتدى والتي أضيفت لمسودات القوانين، فيلاحظ أن عدد الاقتراحات التي وصلت لهذا المنتدى من عام 2001 إلى 2006 حوالي 1045 اقتراح.» راجع: د. محمد مصباح: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 32.
23. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، المرجع السابق، ص 33.
24. لى علي فرج الظاهري: الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2010، ص 27-30.
25. عادل عبد الصادق: الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة الديمقراطية، العدد التاسع، العدد 34، إبريل 2009، ص 102-108.
26. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 27-29.
27. « على سبيل المثال كان محضرو قائع البرلمان "Print Hansard" يمكن أن نتوقع أن يقرأه ربما مئات المواطنين والباحثين، أما في عام 2009 فإن محضر وقائع البرلمان لمجلس الشيوخ والنواب في استراليا تم البحث عنه والوصول إليه حوالي 4,3 مليون مرة بل أعيد نشره من قبل العديد من المنظمات مثال ذلك (http://www.openaustralia.org)، والذي ينشر عليه محاضر البرلمان ومن خلاله التفاعل بين المواطنين وممثلهم.» راجع: جمال محمد غيطاس: الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص 224.

28. « ربما يكون أوضح مثال على هذا النوع من المشاركة السياسية ما حدث في أيسلندا بعد الأزمة المالية: فقد اقترحت الحكومة شكلاً جديداً في إدارة المشاركة السياسية عبر إعادة كتابة الدستور ولكن هذه المرة من خلال المشاركة الجماهيرية الواسعة وليس من خلال مجموعة من المختصين المحسوبين على الأحزاب السياسية والنخب الحاكمة. كانت مشاركة الجمهور مباشرة من خلال الإدلاء باقتراحاتهم على التعديلات الدستورية عبر موقع إلكتروني خاص دعي بالمجلس الدستوري. ولقد باتت تشكل هذه التجربة في حد ذاتها بنظر الكثير من المختصين مثل هيلين لاندemor تجربة من شأنها أن تتحدى التجارب التقليدية في صناعة الدساتير وطريقة الاحتكام إليها في المستقبل. » راجع: شريف أحمد سعيد: الإنترنت وإمكانيات الديمقراطية في مصر، مجلة النهضة، جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة-مصر، 2010، ص 99-97.

29. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 30-29.

30. « يتم التصويت عبر الهاتف على النحو التالي حين يتم الإتصال بين البنية المعلوماتية في الحكومة الإلكترونية سيطلب من المواطن الرشيد لأغراض أمنية إدخال رقم التعريف الخاص به المكون من ثمانية أرقام، وكذلك إدخال رقم التأكيد المكون من أربع أرقام والتي تصل إليك من مسؤولي الهيئة، فإذا كان معلومات غير صحيحة ستصل إليه رسالة بأن بياناته غير صحيحة. وبمجرد التحقق من البيانات التي أدخلتها سيظهر على الهاتف الموقع الخاص للبرلمان الذي يحتوي على جميع الأخبار المحلية الخاصة بالشأن البرلماني وصندوق خاص للمشروعات الحكومية المحالة للتصويت وبعد عملية التصويت يطلب منه التأكيد على الخيارات التي اختارها، وذلك من خلال إعادة اختياراته صوتياً وبالضغط على تأكيد الاختيار سينتهي التصويت. وأيضاً يمكن أن تكون عملية التصويت التشريعي وفق تطبيق خاص تابع للحكومة الإلكترونية (مثال تطبيق توكلنا تابع لموقع الحكومة الإلكترونية في السعودية) ويكون هذا التطبيق بدرجة عالية من السرية والأمان لكل من هوا من ضمن الفئة المرخص لها بالتصويت التشريعي. » راجع: شريف أحمد سعيد: الإنترنت وإمكانيات الديمقراطية في مصر، مرجع سابق، ص 98-92.

31. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 237-232.

المصادر

أولاً: المؤلفات والكتب

1. بشير علي الباز: دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2009.
2. د. أحمد فتحي سرور: منبج الإصلاح الدستوري، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة-مصر، 2006.
3. د. حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2010.
4. د. جمال محمد غيطاس: الديمقراطية الرقمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، 2011.
5. د. خاموش عمر عبدالله: الإطار الدستوري لمساهمة الشعب في تعديل الدستور (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2013.
6. د. ربيع أنور فتح الباب متولي: النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2013.
7. د. عباس بدران: الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، 2004.
8. د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح دار لفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، الطبعة الأولى، 2008.
9. د. عبد الفتاح بيومي حجازي: الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
10. د. عفيفي كامل عفيفي: الأنظمة النيابية الرئيسية، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، 2002.
11. د. محمد المتولي: أثر التصويت الإلكتروني على المشاركة السياسية في دولة الكويت، دراسة ميدانية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 489 يناير 2008.
12. د. محمد فهم درويش: مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى، 2010.
13. د. محمد مصباح محمد الناجي: النظام القانوني للانتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني- دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة-مصر، 2018.
14. لى علي فرج الظاهري: الديمقراطية شبه المباشرة وتطبيق مظاهرها في بعض الدساتير المعاصرة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2010.
15. د. ناجح أحمد عبد الوهاب: التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 2012.
16. د. هدى عبد العال: التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية، دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، 2006.
17. د. وسيم حرب وآخرون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة: إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2010.
18. د. بسام الحمادي: مفاهيم ومتطلبات الحكومة الالكترونية بحث مقدم إلى مؤتمر الحكومة الالكترونية، الرياض-معهد الإدارة العامة، 2002.
19. عادل عبد الصادق: الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة الديمقراطية، العدد التاسع، العدد 34، إبريل 2009.
20. عماد أحمد أبو شنب: مشاريع الحكومة الالكترونية والمرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، 2010.
21. فهد العبود: الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2005.
22. القاضي أسامة أحمد المناعسة والقاضي جلال محمد الزعي: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
23. محمد أبو بكر عبد المقصود: التصويت الإلكتروني بين التجريبتين العربية والغربية، "نظرة حول التجربة الإماراتية"، مجلة الجامعة الإسكندنافية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010.
24. شريف أحمد سعيد: الإنترنت وإمكانيات الديمقراطية في مصر، مجلة النهضة، جامعة القاهرة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة-مصر، 2010.

ثانياً: المقالات والمواقع الإلكترونية

1. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية - دولتي- بؤابة الحكومة الالكترونية (omsar.gov.lb).
2. منظومة مكافحة الفساد في لبنان... نقص في التشريع والممارسة | مهارات نيوز (maharat-news.com).